

## 2006

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2006. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير تطورات المالية العامة والنقدية والمصرفية وأسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والبيئية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتطرق التقرير لموضوع **تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية**. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي، ثم التعاون العربي في مجال النقل، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

### أداء الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 أداءه الجيد حيث بلغ النمو الحقيقي للنتائج المحلي العالمي معدل 5.4 في المائة، مقارنة بنحو 4.9 في المائة في عام 2005، وهو الأعلى خلال الأعوام الخمس الماضية. وقد ساهم في هذا الأداء انتعاش الاقتصادات الأوروبية، واستمرار اقتصاد الولايات المتحدة في أدائه الجيد بالرغم من تراخي الطلب المحلي والذي عززه النمو الملحوظ في الصادرات. كما تحسن أيضاً أداء الاقتصاد الياباني رغم استمرار تباطؤ نمو الطلب المحلي والذي انعكس، بوجه خاص، في توسع الفائض في الميزان التجاري. كذلك استمرت الدول النامية في تحقيق معدلات نمو عالية، وبوجه خاص كل من الصين والهند اللتين حققتا معدلات نمو بلغت 10.7 في المائة و9.2 في المائة على التوالي في عام 2006.

وقد أفضت الأوضاع الاقتصادية الجيدة في العديد من الاقتصادات الرئيسية إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وذلك على الرغم من الارتفاع المتواصل في أسعار النفط العالمية. ففي الولايات المتحدة استمر تراجع عجز ميزانية الحكومة، وفي منطقة اليورو نجحت السياسة النقدية المتبعة إلى احتواء التضخم، غير أن ارتفاع السيولة النقدية في العالم إلى مستويات عالية نسبياً وما صاحبها من أسعار فائدة حقيقية منخفضة ساعد على انتعاش أسواق الأوراق المالية العالمية، مع الإشارة إلى أن أسواق الأسهم في غالبية الدول النامية حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي سجلتها أسواق أسهم الدول المتقدمة. وقد تراجع سعر صرف الدولار أمام اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني. وساهمت الأوضاع المتعلقة بتضخم أسعار العقارات وتراجع الطلب في سوق الإسكان الأمريكي، بالإضافة إلى تقلص فوارق أسعار الفائدة الأمريكية أمام أسعار الفائدة الأوروبية في تراجع قيمة الدولار خلال عام 2006.

ولقد صاحب ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي تسارع نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ليرتفع معدله إلى 9.2 في المائة في عام 2006 مقارنة مع نحو 7.4 في المائة في عام 2005. وارتفع معدل نمو حجم الصادرات في السلع والخدمات للدول المتقدمة من 5.6 في المائة في عام 2005 إلى 8.4 في المائة في عام 2006، واستمر النمو السريع لحجم الصادرات في السلع للدول النامية، متفوقاً بذلك على الدول المتقدمة، حيث بلغ معدله 10.6 في المائة في عام 2006 مقارنة بنحو 11.2 في المائة في العام السابق. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى النمو السريع في صادرات معظم الدول النامية في ضوء زيادة الطلب العالمي على السلع الأولية والوقود المعدني، وكذلك تحسن أداء صادرات المنسوجات والملابس لعدد من الدول النامية ذات الحصص التصديرية الصغيرة في السوق العالمية، وذلك منذ الانتهاء من العمل بنظام الحصص على المنسوجات والملابس في مطلع عام 2005، والذي أدى إلى إعادة توزيع الحصص في السوق حيث توصلت الصين والهند في الدرجة الأولى، وبنغلادش بدرجة أقل إلى استحوادهم على النصيب الأكبر من صادرات المنسوجات والملابس إلى الأسواق الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي جانب المدفوعات، ارتفع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 473.4 مليار دولار في عام 2005 إلى 563.2 مليار دولار في عام 2006. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للدول المتقدمة أساساً بارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 791.5 مليار دولار إلى 856.7 مليار دولار، وبتحول الحساب الجاري لدول منطقة اليورو من فائض إلى عجز بلغ 29.1 مليار دولار في عام 2006. أما في الدول النامية، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها من 428 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 544 مليار دولار في عام 2006. وقد ساهم في ذلك بشكل رئيسي الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول النامية الآسيوية، وبوجه خاص فائض الحساب الجاري للصين الذي بلغ حوالي 239 مليار دولار في العام 2006، وكذلك الزيادة في فائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط. ولقد أدت البيئة الملائمة للتجارة والاستثمار في الدول النامية إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول لتبلغ نحو 379 مليار دولار في عام 2006 وذلك مقارنة بحوالي 314 مليار في عام 2005.

وبوجه عام، انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، وذلك من خلال النمو الاقتصادي العالمي المرتفع والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة الدولية والتدفقات المالية والرأسمالية، إضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية. فقد كان لاستمرار ارتفاع الأسعار في سوق النفط العالمية أثر إيجابي بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط للعام الثالث على التوالي، حيث حققت معدلات نمو جيدة صاحبها ارتفاع الفوائض المالية في الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها. كما كان أيضاً للتطورات الاقتصادية العالمية تأثيرات بشكل غير مباشر على الدول العربية غير النفطية، التي استفادت بدورها من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط وذلك من خلال زيادة التحويلات التي ترسلها العمالة العربية الوافدة إلى دولها الأصل، وزيادة تدفقات الاستثمارات البنينية في مختلف القطاعات الإنتاجية وفي محافظ الأصول المالية، وزيادة حركة السياحة الإقليمية. غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية المباشرة على بعض الدول العربية المستوردة للنفط وما صاحب ذلك من زيادة عجز الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى تأثيراتها على المالية العامة وزيادة معدلات التضخم في العديد من هذه الدول.

## أداء الاقتصادات العربية

### تطورات الاقتصاد الكلي

استمر الأثر الإيجابي لأسعار النفط العالمية المرتفعة على النمو في اقتصادات الدول العربية خلال عام 2006، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 1092 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 1276 مليار دولار في عام 2006، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 16.9 في المائة، مقارنة بحوالي 22.6 في المائة في العام السابق. ولقد حققت الدول العربية أيضاً معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قدر بنحو 5.7 في المائة، وذلك بعد أن تراجع بشكل طفيف من نحو 6.3 في المائة في عام 2005. وقد تراوحت معدلات النمو الحقيقي بين 5 في المائة و10.2 في المائة في أربع عشرة دولة عربية، وحققت أربع دول عربية أخرى معدلات نمو حقيقي تراوحت بين 2.5 في المائة و4.1 في المائة، ولم يسجل لبنان أي نمو يذكر نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها في ضوء الأضرار الجسيمة التي أحدثتها القصف الإسرائيلي على أراضيه في يوليو 2006.

وفي جانب الأسعار، فقد سجلت معظم الدول العربية اتجاهات تصاعدية لمعدلات التضخم لأسعار المستهلك، وذلك بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي وزيادة أسعار الواردات، إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بظروفها المحلية. وشهدت الدول العربية تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز معدل نموه بالأسعار الجارية نحو 15 في المائة في غالبية الدول العربية. وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2006، فقد ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية لتستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40 في المائة، يليها قطاع الخدمات في المركز الثاني بنسبة 36.6 في المائة، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.5 في المائة، والزراعة بنسبة 6.2 في المائة.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، بقيت نسبة الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على ما هي عليه في عام 2005 عند 59.3 في المائة في عام 2006، في حين انخفضت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة لتصل إلى نحو 21.0 في المائة مقارنة بنسبة 21.2 في المائة في العام السابق. كما سجلت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة نمواً متقارباً من نمو الواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى بقاء فائض فجوة الموارد في عام 2006 عند مستوى العام السابق.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي ومستوى الفقر في الدول العربية، تشير المؤشرات التي قدرت بناءً على خط الفقر الدولي (دولار للفرد في اليوم) إلى أن معدلات الفقر في معظم الدول العربية تعتبر من أدنى النسب بين مختلف مناطق العالم، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى نظام التكافل الاجتماعي الذي تدعمه شبكات الأمان والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج والتوظيف في القطاع العام، كلها ساهمت في تخفيف وطأة أثر تقلبات النمو الاقتصادي على الطبقات الفقيرة في الدول العربية.

## التطورات الاجتماعية

يقدر عدد سكان الدول العربية في عام 2006 بحوالي 318 مليون نسمة ومعدل النمو السكاني السنوي بنحو 2.2 في المائة. ولا يزال هذا المعدل الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان. إذ أصبحت نسبة السكان دون عمر 15 سنة تشكل حوالي 35.8 في المائة من إجمالي عدد السكان في معظم الدول العربية، مما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصادات العربية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الفتية المتزايدة. وتمثل الفئة العمرية (15-65 سنة)، وهم النشطون اقتصادياً، أكثر من نصف عدد سكان الدول العربية، وهي دون معدلات الأقاليم الأخرى في العالم. ويشير صغر حجم فئة السكان النشطين اقتصادياً إلى ارتفاع معدلات الإعاقة، في حين يشير الحجم الكبير لفئة السكان الأصغر سناً إلى تزايد ضغوطات الطلب على التعليم والتدريب والتشغيل في الدول العربية.

وبالرغم من الوضع السكاني المشار إليه سابقاً، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، حيث استمر تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية مع تفاوتها فيما بين الدول. وقد شمل ذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، وتراجع معدلات الوفيات. بالإضافة، فقد ارتفعت معدلات القراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتقليص فجوة النوع الاجتماعي في التعليم. غير أن توزيع خريجي التعليم العالي لا يزال يغلب عليه تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية على حساب العلوم والتكنولوجيا، مما ينعكس سلباً على مستوى التوافق بين مؤهلات الخريجين والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل.

وبالنسبة لأوضاع القوى العاملة، فإن أعدادها تتزايد سنوياً في جميع الدول العربية حيث يقدر معدل نموها بنحو 3.4 في المائة خلال الفترة 1995-2005. وتقدر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بنحو 28.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2004، وفي قطاع الصناعة بنحو 16.3 في المائة، وفي قطاع الخدمات بنحو 55 في المائة. وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 30 في المائة. ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم. كما لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، حيث تجد المرأة غالباً فرصاً أوسع للعمل في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم. غير أن بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب حققت إنجازات، حيث ارتفعت فيهما معدلات مشاركة النساء في القطاع الصناعي، خاصة في صناعة النسيج والملابس والإلكترونيات والكهربائيات.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية في مجال التعليم والبحث والابتكار وتحسين استغلال الموارد. وتتطلب مواجهة تلك التحديات في الدول النفطية، تعظيم استفادتها من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، وتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري. ويتطلب من الدول غير النفطية، توفير البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية لتحسين مردود الاستثمار المحلي والأجنبي بما يسهم في تحقيق استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة.

## التطورات القطاعية

### الزراعة

ارتفع الناتج الزراعي للدول العربية إلى حوالي 79.3 مليار دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 13.4 في المائة، غير أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية) تراجعت من 6.4 في المائة في عام 2005 إلى 6.2 في المائة في عام 2006، وذلك في ضوء تزايد الأهمية النسبية لناتج الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت الظروف المناخية المواتية في بعض الدول واهتمامها باستخدام التقانة الحديثة في الري وتوفير الخدمات الإرشادية، إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني خلال عام 2006. وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية كالشعير والأرز والدرنيات والبقوليات والفواكه والقصب السكري والإنتاج الحيواني بجميع مكوناته، بينما سجل الإنتاج السمكي في الدول العربية معدل نمو طفيف، أما إنتاج القمح والذرة والألياف فقد شهد بعض التراجع.

وفي جانب تجارة السلع الزراعية، تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 10.7 مليار دولار في عام 2005 مقارنة بنحو 10 مليار دولار في عام 2004، في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 35.3 مليار دولار مقارنة بنحو 33 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من التحسن النسبي في أداء الصادرات الزراعية، فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية ليصل إلى 24.6 مليار دولار في عام 2005، في حين ارتفعت نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية إلى حوالي 30.3 في المائة. وأدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة تراجعاً في نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والدقيق والشعير واللحوم. وفي المقابل اقتربت بعض المحاصيل الأخرى من الاكتفاء الذاتي، وهي البيض والفواكه والبطاطس، في حين تحقق اكتفاء ذاتي في الخضروات والأسماك.

## الصناعة

استمر تحسن أداء القطاع الصناعي للعام الرابع على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية الذي صاحبه ارتفاع إنتاج النفط الخام في الدول العربية، مما أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية، وبالتالي زيادة إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة. وبذلك ارتفع هذا الناتج إلى نحو 632.8 مليار دولار في عام 2006، محققاً نمواً قدره 20.4 في المائة، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 38 في المائة عام 2002 إلى حوالي 49.5 في المائة عام 2006. وسجل ناتج الصناعة الاستخراجية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2006، إذ تضاعف نحو ثلاث مرات منذ عام 2002، وارتفعت بالتالي نسبة مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 26.9 في المائة في عام 2002 إلى 40 في المائة في عام 2006. وارتفع أيضاً ناتج الصناعة التحويلية بأكثر من 60 في المائة خلال الفترة نفسها، غير أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 11 في المائة إلى 9.5 في المائة.

ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 2006 بنحو 19.2 مليون عامل، يشكلون حوالي 16.3 في المائة من إجمالي العمالة العربية. وتعتبر هذه النسبة متدنية مقارنة مع الدول النامية مثل ماليزيا والمكسيك وتركيا والتي تتراوح النسبة فيها بين 23 في المائة و32 في المائة.

ومن أهم التطورات في القطاع الصناعي في الدول العربية خلال عام 2006، استمرار جهود التنقيب والاستكشاف في الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية، وتحقيق عدد من الصناعات التحويلية معدلات نمو عالية للإنتاج، وتوسعات في الطاقة الإنتاجية في صناعة مواد البناء وصناعة الحديد والصلب، في ضوء الطفرة العمرانية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية في الدول العربية، وبوجه خاص في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا، وارتفاع طاقة التكبير في الصناعات الهيدروكربونية. كما شهدت الصناعات الغذائية كصناعة السكر زيادة الاستثمارات وإقامة مصانع جديدة في كل من الإمارات ومصر وسورية والسودان والسعودية. ويتوقع توسع الإنتاج في الصناعات البتروكيمياوية والألمنيوم، في ضوء إلغاء الاتحاد الأوروبي الضريبة الجمركية المفروضة على واردات البتروكيمياويات والألمنيوم من دول الخليج العربية.

وفي جانب تنافسية الصادرات الصناعية العربية، تشير المؤشرات المحتسبة خلال الفترة 1999-2000 إلى أن صناعة النسيج في مصر وتونس، وكذلك صناعة الأسمدة في الأردن والبحرين والألمنيوم في البحرين لا تزال تكتسب مزايا نسبية في الأسواق العالمية، فضلاً عن تدني الأجور نسبياً في بعض هذه الدول، وتوفر مصادر الطاقة والعمالة. غير أن الدول العربية تحتاج إلى مواكبة التقنيات الجديدة والمزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للتشجيع على الإبداع والابتكار وإعادة هيكلة مخرجات التعليم وتأهيل العمالة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تذليل العوائق الإدارية والبيروقراطية أمام بيئة الأعمال.

## النفط والطاقة

انعكست التطورات في أسواق الطاقة العالمية بشكل إيجابي على أداء قطاع النفط والطاقة في الدول العربية خلال عام 2006. فبالنسبة للسوق النفطية العالمية، واصل الطلب العالمي على النفط ارتفاعه بنسبة 1.2 في المائة خلال عام 2006 ليلبلغ 84.3 مليون برميل يومياً مقابل 83.3 برميل يومياً في عام 2005. وارتفع العرض العالمي من النفط (أي إجمالي الإنتاج العالمي) خلال عام 2006 بنسبة 0.7 في المائة ليلبلغ 84.8 مليون برميل يومياً. وانخفض العرض من دول منظمة الأوبك بنحو 300 ألف ب/ي في عام 2006 ليصل إلى 33.7 مليون ب/ي في نهاية العام. وفي جانب الأسعار العالمية للنفط، ارتفع السعر الاسمي للنفط الخام إلى أعلى مستوى له بلغ 78 دولار/برميل في أبريل 2006، ووصل المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك إلى 61 دولار/برميل مقارنة بمتوسط سعر 50.6 دولار/برميل خلال عام 2005. وبالنسبة لتطور الأسعار الحقيقية للنفط الخام، وفق انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية، يتبين أن معدل سعر سلة أوبك لعام 2006 يقدر بنحو 50.9 دولار/برميل، مرتفعاً بمقدار 7.8 دولار/برميل عن عام 2005. وقد ساهم الارتفاع في الأسعار في التوسع الملحوظ في نشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة خلال العام، مما أدى إلى تحقيق زيادات طفيفة للاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في نهاية عام 2006.

وعلى المستوى العربي، شهدت الدول العربية نشاطاً استكشافياً واسعاً خلال عام 2006 أدى إلى تحقيق عدد كبير من الاكتشافات النفطية والغازية، مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية. وحافظ إنتاج الدول العربية من النفط الخام على وتيرة الارتفاع، ليستأثر بحوالي 31.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وشكلت كميات الغاز المسوق في الدول العربية نسبة 12.5 في المائة من إجمالي الكميات المسوقة عالمياً من الغاز الطبيعي.

وقد ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2006 بمعدل 6.8 في المائة، ليصل الطلب على مصادر الطاقة المختلفة إلى 9.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً مقارنة بحوالي 8.6 برميل مكافئ نفط يومياً في عام 2005. وشكلت المنتجات البترولية مصدراً رئيسياً لتلبية احتياجات الطاقة في الدول العربية حيث استأثرت بنسبة 53.6 في المائة من إجمالي الطلب في عام 2006، يليها الغاز الطبيعي الذي يلي ما نسبته 43.9 في المائة، وتراجعت حصة استهلاك الطاقة الكهربائية والفحم إلى أقل من 2.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بأسعار استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية، فقد قامت بعض الدول العربية برفع أسعار الغازولين والديزل والكيروسين المنزلي في عام 2006، وذلك في إطار سياسة تخفيض الدعم المالي في الموازنة العامة لاستهلاك هذه المنتجات. وبالنسبة لأسعار التصدير للنفوط الرئيسية في الدول العربية، فقد ارتفعت عام 2006 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 20 في المائة إلى 24 في المائة، في المتوسط. وقد ساهم ذلك في زيادة قيمة الصادرات النفطية وللعام الرابع على التوالي، والتي تقدر بحوالي 419 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 75.5 مليار دولار، ونسبة 22 في المائة.

## التطورات المالية

استمر تحسن الأوضاع المالية في الدول العربية خلال عام 2006 وللعام الرابع على التوالي، كما يبينه الوضع الكلي للميزانيات الحكومية. ويعزى التحسن في الوضع الكلي من جانب، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 24 في المائة خلال العام. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته التطورات في أسعار النفط خلال الأعوام القليلة الماضية في تحسين الأوضاع المالية في الدول العربية، فإن مساهمة الإيرادات غير النفطية كانت ملحوظة أيضاً، حيث سجلت نسبتها ارتفاعاً إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام الرابع على التوالي، وعلى وجه الخصوص في الدول المصدرة للنفط.

في جانب هيكل الإيرادات، ازدادت الإيرادات النفطية بنحو 27 في المائة خلال العام، في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات الضريبية بنحو 16.5 في المائة، والإيرادات غير الضريبية بنحو 11.5 في المائة، والدخل من الاستثمار بنحو 20.0 في المائة. وقد أدت هذه الزيادات مجتمعة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة بنسبة 23.8 في المائة في عام 2006 لتبلغ 486.4 مليار دولار، وبذلك ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 39.4 في المائة مقارنة بنحو 37.1 في المائة في عام 2005. وفي جانب هيكل الإنفاق، ارتفع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي خلال عام 2006 بنسب عالية بلغت نحو 14.4 في المائة و17 في المائة على التوالي، ليرتفع إجمالي الإنفاق في المحصلة بنسبة 14 في المائة ويليغ مستوىً قياسياً جديداً قدره 347.6 مليار دولار. غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بصورة طفيفة إلى نحو 28.2 في المائة في عام 2006 مقارنة بنحو 28.8 في المائة في العام السابق. وأدت التطورات في جانبي الإيرادات الحكومية والإنفاق العام إلى تحسن الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمعة بشكل ملحوظ عام 2006 وللعام الرابع على التوالي، ليبليغ الفائض الكلي نحو 140.6 مليار دولار، أي ما يساوي نسبة 11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

وبالنسبة للمديونية الداخلية، يعود التحسن في مستويات الدين العام في جزء كبير منه إلى قيام عدد من الدول العربية التي حققت فوائض مالية باستخدام جزء منها في إطفاء ديونها العامة، وإلى قيام بعض الدول الأخرى بتوظيف عوائد الخصخصة في تخفيض ديونها العامة وتقوية احتياطياتها المالية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة قد انخفض من نحو 282.4 مليار دولار ونسبة 37.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، إلى نحو 232.7 مليار دولار ونسبة 26.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006.

## التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

في المجال النقدي، شهدت السياسة النقدية في الدول العربية عام 2006 تطورات متباينة، حيث قامت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتبع سياسة تثبيت قيمة عملاتها مقابل الدولار، برفع معدلات أسعار الفائدة في



سياق زيادة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملاتها. غير أن انتعاش النشاط الاقتصادي في دول المجلس في ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ترتب عنه زيادة في الإنفاق الحكومي وارتفاع السيولة المحلية وزيادة إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في ارتفاع التضخم إلى معدلات عالية نسبياً. ولقد حاولت السلطات النقدية الخليجية احتواء نمو السيولة المحلية رغم الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية لديها. أما في بقية الدول العربية، فقد قام العديد منها برفع أسعار الفائدة. وعلى الرغم من ذلك شهدت السيولة المحلية فيها توسعاً ساهم فيه عدد من العوامل، من بينها زيادة تحويلات العاملين بالخارج بصورة ملحوظة في الدول العربية المستقبلية للتحويلات مثل الأردن والمغرب والسودان.

ولقد حققت السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة نمواً بلغ معدله نحو 20.5 في المائة خلال عام 2006 نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية الذي عكس التطورات الإيجابية في الوضع الخارجي للدول العربية من جهة، ونمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، من جهة أخرى. وانعكس توسع السيولة المحلية في الدول العربية على معدلات التضخم وأسعار العقارات بدرجات متفاوتة.

وبالنسبة للتطورات المصرفية، فقد تعزز أداء المصارف العربية حيث تم تصنيف 67 مصرفاً عربياً من بين قائمة أكبر ألف مصرف في العالم خلال عام 2006. ولقد بلغ إجمالي موجودات المصارف العربية 1,268.7 مليار دولار مشكلاً نسبة 99 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، مما يعكس التحسن المستمر في الوضع المالي للمصارف التجارية العربية. كما ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية إلى 720.1 مليار عام 2006، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 56.4 في المائة، ووصل إجمالي الائتمان المقدم من المصارف التجارية للقطاع الخاص إلى حوالي 495.4 مليار دولار، حيث بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة نحو 38.8 في المائة.

وفي جانب التطورات في أسواق المال العربية، أظهر الأداء العام لأسواق الأسهم العربية تراجعاً، غير أنه يلاحظ تباين في أداء الأسواق العربية، تمثل في انخفاض مؤشر الأسعار لمعظم أسواق الأسهم الخليجية، وتحسن مؤشر أسعار أسواق أسهم دول المغرب العربي ومصر. وبالنظر إلى مؤشر القيمة السوقية للأسهم منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تجاوزت القيمة السوقية للأسهم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبورصة عمان وأسواق البحرين والكويت والدوحة للأوراق المالية. أما فيما يخص أداء مؤشر مضاعف السعر على العائد، الذي يعكس ارتفاع قيمة سعر السهم مقارنة مع العائد المتوقع من السهم، فقد تصدرت بورصة الدار البيضاء الأسواق العربية، حيث بلغ المضاعف حوالي 32 في العام 2006.

وبالنسبة لتطورات سندات الحكومة وأنونات الخزينة، فهي من أهم أدوات الدين العام في الدول العربية، من حيث حجمها وتعدد فترات الاستحقاق لكل أداة دين لجذب مختلف المستثمرين في الأجلين القصير والطويل. وتعتبر

المصارف التجارية العربية أكبر المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية، حيث بلغ حجم استثماراتها في سندات الحكومة وأذونات الخزينة (قصيرة وطويلة الأجل) في عدد من الدول العربية التي تتوفر بياناتها حوالي 89 مليار دولار في عام 2006. غير أن أسواق السندات الحكومية وأذونات الخزينة في العديد من الدول العربية بحاجة إلى إنشاء وتطوير أسواق ثانوية لزيادة كفاءة وسيولة سوق السندات الحكومية وبما يساهم في زيادة تنوع الأدوات الاستثمارية وانخفاض مستوى المخاطر.

وبخصوص التطورات في أسواق الصكوك وسندات الشركات، فقد شهدت طفرة كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات القليلة الماضية حيث بلغت إصدارات سندات الشركات 18.2 مليار دولار، كما بلغ مجموع إصدارات الصكوك الإسلامية في الإمارات والبحرين والسعودية والكويت حوالي 10.7 مليار دولار في عام 2006. ويتوقع أن تكون إصدارات الصكوك وسندات الشركات في الدول العربية مصدر تمويل يعزز القدرة المالية للشركات وينمي دورها في الاقتصادات العربية.

## التجارة الخارجية والبيئية

استمر الأداء الجيد للتجارة الخارجية العربية الإجمالية للعام الرابع على التوالي، في ضوء استمرار زيادة قيمة الصادرات النفطية وتحسن أداء الصادرات غير النفطية وبوجه خاص المنتجات البتروكيمياوية، مع تباطؤ نمو الواردات العربية. كما نمت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 18 في المائة في عام 2006 لتصل إلى 659.6 مليار دولار. ونظراً لأن معدل نمو الصادرات العربية كان أعلى من معدل نمو الصادرات العالمية في عام 2006، فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 5.4 في المائة في عام 2005 إلى 5.5 في المائة في عام 2006. وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت أيضاً قيمة الواردات العربية بنحو 14.7 في المائة في عام 2006 لتصل إلى نحو 373 مليار دولار، وذلك في ضوء استمرار النمو الاقتصادي المرتفع في معظم الدول العربية وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط وتراجع أسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار. وبقيت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية عند مستوى العام السابق بنحو 3 في المائة، وذلك في ضوء تقارب معدل نمو كل من الواردات العربية والعالمية.

وعلى صعيد اتجاهات التجارة الخارجية العربية، فقد استمر تراجع حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية الإجمالية، بينما ارتفعت حصة كل من اليابان والولايات المتحدة والصين بالإضافة إلى زيادة حصة الصادرات البيئية العربية. وبالنسبة لمصادر الواردات العربية الإجمالية، ارتفعت حصة الواردات العربية البيئية وحصل الواردات العربية من الصين واليابان والولايات المتحدة، بينما تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس. ومع ذلك يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، حيث بلغت حصته من الصادرات ومن الواردات العربية حوالي 22.7 في المائة و36.6 في المائة على التوالي في عام 2006.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية، استحوذت فئة الوقود المعدني على الحصة الكبرى في مكونات الصادرات العربية، تلتها المصنوعات، ثم الآلات ومعدات النقل، والمنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات. واحتلت الآلات ومعدات النقل أعلى حصة في هيكل الواردات العربية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات والمنتجات الكيماوية.

وفيما يخص التطورات في التجارة البينية العربية في عام 2006، فقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية بنسبة 25.8 في المائة لتصل إلى 55.4 مليار دولار، في حين تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة 17.8 في المائة لتبلغ 52.5 مليار دولار. ونتيجة لهذه التطورات ارتفع متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى حوالي 11.2 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ومن أبرز التطورات في سياسة التجارة الخارجية للدول العربية، أبرمت عمان اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في يناير 2006. وبذلك أصبح عمان رابع دولة عربية تقوم بتحرير تجارتها مع الولايات المتحدة، بعد إبرام كل من الأردن والمغرب والبحرين اتفاقيات مماثلة مع الولايات المتحدة. وقد اتخذت بعض الدول العربية إجراءات لزيادة ولتعزيز حصص صادراتها من المنسوجات والملابس في أسواقها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وذلك منذ مطلع عام 2005، إثر انتهاء العمل بنظام الحصص الذي فرضته الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من هذه السلع. وفي هذا الإطار تسعى مصر إلى تعظيم الاستفادة من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في زيادة صادراتها من المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة، أسوة بالأردن، حيث ارتفعت حصة صادراتها من هذه السلع إلى الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية حالياً، لم يتم إحراز تقدم يذكر، مما قد يؤثر سلباً، في حال عدم التوصل إلى اتفاق شامل بين الدول المتقدمة والنامية، على نمو التجارة العالمية والعربية، خاصة في المنتجات الزراعية. أما بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء في المنطقة على مجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية، في حين يستمر التفاوض بين الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات البينية.

## موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

حققت موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة فوائض قياسية خلال عام 2006، وذلك للعام الرابع على التوالي. فقد أدى ارتفاع الصادرات النفطية إلى زيادة الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية المصدرة له، وهو ما انعكس على تحقيق فائض متوسط في الميزان التجاري منسوباً للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة يقدر بنحو 23.7 في المائة في عام 2006، مقابل 22.6 في المائة في العام السابق. وكمحصلة للزيادات في فائض الميزان التجاري بصورة تجاوزت العجز الصافي في الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، فقد حقق الحساب الجاري للدول العربية مجتمعة أعلى فائض له بلغت نسبته 18.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ أن فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول المصدرة الرئيسية للنظ قد ارتفع إلى مستويات قياسية، كما تحسن وضع الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول الأخرى المصدرة للنظ مثل اليمن ومصر، وتحسن أيضاً وضع الحساب الجاري لبعض الدول نتيجة لزيادة إيراداتها من السياحة كما هو الأمر في حالي مصر والمغرب. ولقد مكن فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة في عام 2006 من زيادة حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وزيادة الاحتياطي الخارجية الرسمية للدول العربية لتبلغ حوالي 322 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها 28.6 في المائة عن مستواها في عام 2005.

وفي جانب التطورات في الدين العام الخارجي، تراجع إجمالي الدين في ذمة الدول العربية المقترضة. وقد تأثرت المديونية الخارجية بعاملين رئيسيين هما، السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وارتفاع المديونية الخارجية المقومة بالدولار، في ظل انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العام 2006. وقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، غير أن نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة، وذلك بسبب الزيادة الملحوظة لخدمة الدين العام الخارجي والناجمة عن التسديد المبكر للدين العام الخارجي للجزائر.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد أدى انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2006 إلى انخفاض قيمة العديد من العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وبوجه خاص اليورو والجنه الإسترليني. وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي تتبع نظم صرف أكثر مرونة. وفيما يتعلق بأسعار الصرف الفعلية الحقيقية، فقد تراجعت في معظم الدول العربية، مما يشير إلى تحسن تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين خلال تلك الفترة.

## تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية

يتناول فصل محور التقرير لهذا العام استعراض برامج التشغيل في الدول العربية وتقييم إسهاماتها في حل مشكلة تفاقم البطالة، مع استكشاف سبل تعزيز هذه البرامج من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال برامج التشغيل. ويشكل حل مشكلة البطالة أحد أكبر التحديات التنموية التي تواجه اقتصادات الدول العربية، وذلك لكون معدلات البطالة فيها تعتبر الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، بالإضافة إلى تركيز البطالة بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حلول سريعة وناجحة لهذه المشكلة في الدول العربية.

ومن جانب نظري، تفسر البطالة أو نقص التشغيل بنقص في النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل. وعلى هذا الأساس، فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداماً. كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والمتطلبات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصادات العربية. ولكن هذه الحلول تبقى بعيدة المدى وبطيئة الأثر، حيث تحتاج إلى انتهاج سياسات مكملة، في المدى القصير، لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية، وخاصة ضمن فئة الشباب.

وتعتمد سياسات التدخل المباشر في سوق العمل على تنفيذ برامج التشغيل التي تؤثر مباشرة في حجم الطلب أو العرض من العمالة، واعتماد النظم الهادفة لرفع كفاءة التنسيق في سوق العمل. وتقوم الدول العربية بتنفيذ العديد من هذه البرامج وبشكل متزايد. فبالنسبة لبرامج التشغيل التي تهدف لتطوير جانب العرض من العمالة، وهي البرامج التي تساعد على تطوير مهارات القوى العاملة وقدراتها، اتخذ عدد من الدول العربية مبادرات تهدف لتطوير نظم التعليم التقني والتدريب المهني في القطاع العام والتدريب المشترك بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تطوير مهارات المبادرة الفردية في مجال الأعمال. وعلى الرغم من الإنجازات الإيجابية التي حققتها هذه البرامج لتحسين عرض العمل، يواجه تطوير العرض من العمالة في الدول العربية تدني نوعية التعليم والتدريب بسبب تأخر مؤسسات تأهيل العمالة في مواكبة احتياجات سوق العمل للمواصفات المتطورة من ناحية المؤهلات العلمية والتدريبية والخبرات المطلوبة، وكذلك افتقار برامج التدريب المتوفرة للترويج والتمويل والتنسيق فيما بينها.

وبخصوص برامج التشغيل التي تستهدف زيادة الطلب على التشغيل وتوفير الوظائف، قام عدد من الدول العربية بتطوير وتعديل القوانين لتشجيع العاملين لحسابهم والعاملين في المنشآت الصغيرة وإنشاء برامج لتقديم قروض ميسرة للشركات والمنشآت الصغيرة، وبرامج حصر الوظائف على العمالة الوطنية وإنشاء الحاضنات، أي مؤسسات تقديم الخدمات والتسهيلات، كحاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرامج الدعم المالي للأجور والتشغيل. ولقد حققت هذه البرامج في مجملها نتائج متواضعة، خاصة نظراً لارتفاع تكلفتها ولكونها حصلت على النصيب الأكبر من إنفاق الميزانيات المخصص لجميع الآليات المحفزة للتشغيل. ويعزى تواضع الأداء إلى القصور في العديد من الجوانب يذكر منها، أن التشريعات القائمة وسياسات الحوافز المالية والضريبية ودعم الأجور المقدمة لأصحاب الشركات لم تعط الآثار الإيجابية المتوقعة على التوظيف، خاصة إذا اعتبرت هذه الحوافز وسيلة دعم مستمرة. كذلك فإن ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على اتخاذ المبادرة وإنشاء المشاريع والافتقار إلى بيئة أعمال مساندة للتشغيل في القطاع الخاص، وحصر تقديم الحوافز على برامج التشغيل في القطاع المنظم، كلها عوامل ساهمت في تباطؤ التشغيل وضعف كفاءة البرامج المنفذة لتشجيع جانب الطلب على العمالة.

وأخيراً، وفي جانب النظم الهادفة لرفع كفاءة سوق العمل، أي الإجراءات والمؤسسات التي تضمن تقريب جانبي العرض والطلب في سوق العمل، فقد عمد العديد من الدول العربية إلى إنشاء لجان وهيئات عليا مختصة في ضبط جودة التعليم وضمان كفاءة مخرجاتها وإرساء معايير مهنية، وإنشاء مؤسسات وشبكات الاتصال والمعلومات للمساعدة في البحث عن العمل. كذلك قام القطاع الخاص بتأسيس مكاتب التوظيف وخدمات البحث عن عمل والتي أصبحت من أكثر الوسائل نجاحاً في مساعدة الباحثين عن العمل الحصول على وظائف دائمة في القطاع الخاص. غير أن سوق العمل العربي يعاني من قلة المعلومات والبطء في تكوين قاعدة معلومات شاملة ومحدثة، مما يحد من جهود مؤسسات خدمات البحث عن العمل وقدرتها على تحفيز التشغيل في الدول العربية.

ومن جانب آخر، يتضح من المقارنة لبعض التجارب الدولية الناجحة في تفعيل برامج التشغيل أن الأمر يتطلب العمل وبذل الجهود على المستويات الثلاثة، فالمستوى الأول والمتعلق بإجراءات جانب العرض، تحتاج غالبية الدول العربية إلى الارتقاء بنوعية التعليم المهني والتدريب، كإدراج مكونات من التعليم المهني ضمن التعليم العام والعمل على إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج وتمويله برامج التدريب المهني، وتقوية الارتباط بين المهارات المكتسبة والتوظيف في القطاع الخاص، والتدريب السابق للتوظيف للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي العمل الجدد.

والمستوى الثاني والمتعلق بإجراءات جانب الطلب، فيتطلب الأمر إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل كإدخال المرونة على سياسات تحديد الأجور وعمليات التسريح، وتخفيض تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة لمؤسسات القطاع الخاص، وتحسين نفاذ العاملين لحسابهم وأصحاب المنشآت الصغيرة إلى التمويل الميسر، وتوسيع برامج التشغيل ليشمل الشباب العاملين في القطاع غير المنظم. وأما المستوى الثالث الذي يتعلق بإجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، فيشمل العمل على التقييم المستمر لتجنب التداخل في أهداف وأدوار المؤسسات المسؤولة على برامج التشغيل وتعزيز التنسيق فيما بينها وتحسين فعاليتها وأدائها. وأخيراً، تبدو الحاجة الملحة لتنفيذ استراتيجية عربية مشتركة في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال توحيد وتنسيق تشريعات العمل والهجرة وتكوين قواعد معلومات وبيانات عربية حديثة ومتطورة حول فرص العمل التي تعتمد على المهارات، والاستفادة من تجارب بعضها البعض في مجال المبادرات العربية لتشغيل الشباب.

## العون الإنمائي العربي

يقدر إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2006 بحوالي 3.3 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 70.2 في المائة مقارنة بعام 2005. وقد ارتفع متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية المقدمة للعون إلى 0.5 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 0.3 في المائة في عام 2005 إلا أنه بقي أقل من مستوياته المسجلة خلال الفترة 1999-2003. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى استمرار ارتفاع الناتج القومي الإجمالي بصورة أسرع بكثير من زيادة إجمالي المساعدات الإنمائية العربية، وذلك في ضوء توسع النشاط الاقتصادي الذي تشهده الدول العربية المانحة الرئيسية. وبذلك بلغ إجمالي ما

قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2006 حوالي 129.1 مليار دولار. كما واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية في عام 2006 حوالي 3.5 مليار دولار، بلغت منها التزامات تمويلية مقدمة للدول العربية بنحو 2.3 مليار دولار في العام نفسه.

وتعتبر المساعدات الإنمائية العربية أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول النامية والدول العربية. وتبرز أهميتها من كونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والتنموية. وقد تزايد الدور الإنمائي لصناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية في تقديم العون العربي. واهتمت الدول العربية خلال العام بدعم وتعزيز الجهود الإنمائية لعدد من الدول العربية مثل لبنان في إعادة إعمار ما خلفه العدوان الإسرائيلي صيف عام 2006، واليمن بدعم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2007-2010 من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن، بالإضافة إلى الدعم المتواصل لفلسطين، وتمويل مشاريع البنى الأساسية والخدمات في الدول النامية في آسيا وإفريقيا.

وفي جانب تطورات المساعدات الإنمائية الدولية، تشير البيانات الأولية إلى تراجع حجم المساعدات الإنمائية الدولية من 106 مليار دولار في عام 2005 إلى 103 مليار دولار في عام 2006، وتشكل الحصة المقدمة للدول العربية من جميع المصادر حوالي 27.1 في المائة في العام 2005. ويصل متوسط نسبة حجم العون الإنمائي إلى الدخل القومي للدول المتقدمة إلى حوالي 0.30 في المائة، متراجعاً بصورة طفيفة عن نسبة 0.33 في العام 2005. ويعزى هذا التراجع إلى أن العون الإنمائي الدولي ارتفع في عام 2005 نتيجة لتقديم مساعدات لأوضاع استثنائية شملت تقديم منح للتخفيف من مديونية بعض الدول الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية مثل كارثة "تسونامي" في دول المحيط الهندي.

## التعاون العربي في قطاع النقل

أولت الدول العربية أهمية خاصة للتعاون في مجال النقل وذلك لما له من أثر إيجابي على اقتصاداتها وعلى التكامل الاقتصادي العربي. إذ أن تحرير خدمات النقل بين الدول العربية يسهم في تيسير وتنمية التبادل التجاري والاستثمار البيئي. وتقدر القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل للدول العربية كمجموعة بحوالي 77.6 مليار دولار في عام 2006، وتساهم خدمات النقل بنسبة 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ويقدر حجم القوى العاملة في قطاع النقل في الدول العربية (باستثناء الجزائر، جيبوتي، الصومال وجزر القمر) بحوالي 2.9 مليون عامل يشكلون نسبة 2.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية.

وتتعاون الدول العربية في مجال النقل في إطار جامعة الدول العربية، حيث يمثل مجلس وزراء النقل العرب الجهة العليا للعمل العربي المشترك في مجال النقل. ويهدف المجلس إلى تنمية التعاون لتطوير شبكات النقل البرية والبحرية والجوية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات البيئية للنقل. ويعمل مجلس وزراء النقل العرب من خلال مكتب تنفيذي

ولجان فنية للنقل البري والبحري. ومن أهم مجالات التعاون العربي المشترك في قطاع النقل، تعزيز ربط شبكات الطرق البرية القائمة بين الدول العربية، والربط السككي بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وبين دول المغرب العربي ومصر من جهة ثانية. كذلك يمتد التعاون العربي المشترك إلى مجال النقل البحري والخطوط الملاحية والعمل على إنشاء خطوط ملاحية منتظمة بين الموانئ العربية. وأخيراً في مجال النقل الجوي، فقد تم وضع برنامج زمني لفتح الأجواء العربية وتحرير النقل الجوي بين الدول العربية لتشجيع زيادة حركة النقل الجوي العربي للركاب والبضائع، بهدف خفض كلفة خدماتها وزيادة القدرة التنافسية لشركات الطيران العربية أمام منافسة شركات الطيران الأجنبية.

ولقد بدأ تنفيذ برنامج فتح الأجواء العربية وتحرير النقل الجوي بين الدول العربية منذ العام 1998، ودخلت المرحلة النهائية من تنفيذ البرنامج منذ نوفمبر 2006، والتي تهدف إلى التوصل إلى إطلاق الحرية الخامسة للنقل الجوي المنتظم بين الدول العربية، والانتهاج من احتكار شركات الطيران الوطنية للخطوط المحلية الداخلية.

## الاقتصاد الفلسطيني

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتحديات كبيرة إثر فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية مطلع عام 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية. وأعلن العديد من الجهات المانحة الرئيسية عن وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وفرضت قيوداً مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة الفلسطينية عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة الفلسطينية. كما أوقفت إسرائيل تحويلها للعوائد الجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر بنحو 55 مليون دولار شهرياً، والتي تكفي وحدها لتمويل نحو 60 في المائة من الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية.

وأدت إجراءات الحصار المالي المتخذة من قبل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى تفاقم وضع الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية وتراجع الدخل القومي الإجمالي وحصص الفرد منها. وقد تزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطيته للاستهلاك الإجمالي البالغ نحو 145.8 في المائة من الناتج المحلي في عام 2006 مقابل بلوغه نسبة 138.8 في المائة في عام 2005، ونسبة 117.8 في المائة في العام 1999، مما يشير إلى تزايد القصور في قدرة الناتج المحلي الإجمالي على توليد ادخار محلي يساهم في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما تراجعت الإيرادات العامة بسبب عدم تحويل العوائد الجمركية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل كبير. كذلك انخفضت نسبة تغطية الإيرادات الجارية إلى النفقات الجارية للموازنة العامة من 63.9 في المائة في عام 2005 إلى 20.4 في المائة في عام 2006.

وقد ارتفعت معدلات الفقر لمستويات لم يمر بها الاقتصاد الفلسطيني منذ احتلال العام 1967، متجاوزة معدلات التدهور التي شهدتها العام 2002 والذي اعتبر حينها أسوأ عام للاقتصاد الفلسطيني، حيث قدر البنك الدولي نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 74 في المائة، في حين قدرت تقارير إحصائية أخرى نسبة السكان تحت خط الفقر بأكثر من 80 في المائة.